

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول قام قياما فيعتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ألا ترى أنك تقول ضربت ضربا فتنصب ضربا بضربت فوجب أن يكون فرعا له لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحذا فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له فعل ويفعل فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

قالوا ولا يجوز أن يقال إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه لأننا نقول لا نسلم بل سمي مصدرا لأنه مصدر عن الفعل كما قالوا مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب فاره ومشروب عذب والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا